

## مذكرات جلب

يقتضى حضور الاشخاص التالية اسمائهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم فسان لم يحضروا تجسري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

| الاسم                           | الحكمة          | التاريخ    | الساعة  | نوع الجريمة         |
|---------------------------------|-----------------|------------|---------|---------------------|
| حسين ابو شقره                   | صلح جزاء عمان   | ١٩٨٠/١١/٢٠ | ٩ صباحا | جزائية              |
| ياسر موسى عايد                  | "               | ١٩٨٠/١١/١٠ | "       | "                   |
| داود عبد عوض                    | "               | ١٩٨٠/١١/١٠ | "       | "                   |
| حموده محمد علي                  | "               | ١٩٨٠/١١/٢٠ | "       | جزائية              |
| محمد ناجي صالح عبود ابوسير      | صلح جزاء الرقاه | "          | "       | شيك                 |
| محمد حامد عطا                   | "               | ١٩٨٠/١١/٢٠ | "       | شيك                 |
| احمد صالح اسعد                  | "               | ١٩٨٠/١١/١٢ | "       | "                   |
| عاصي عايد قاسم                  | "               | ١٩٨٠/١١/٢٠ | "       | "                   |
| ميخائيل عوض ابو شبيب            | "               | "          | "       | "                   |
| محمود علي حسين                  | جزاء الكرك      | ١٩٨٠/١١/٢٥ | "       | جزائية              |
| زياد عبد العزيز البنا           | صلح جزاء السلط  | ١٩٨٠/١١/١٦ | "       | سوء استعمال الامانه |
| ناصر سعد صالح التميمي           | صلح جزاء الكرك  | ١٩٨٠/١١/١٥ | "       | جزائية              |
| عبد الحميد خالد عبد الحميد خالد | "               | ١٩٨٠/١١/١٠ | "       | "                   |

## تصحيح خطأ

وقعت الأخطاء المطبعية المبينة في ادناه في النظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٨٠ نظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم المنشور في جلد الجريدة الرسمية (٢٩٥٠) الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٨/١ وتصويبها كما هو مبين ازام كل منها :

| الخطأ  | الصواب    | صفحة | سطر |
|--|-----------|------|-----|
| ١ - (١١٧٠١١٥)                                  | (١١٧٠١١٥) | ١١٩٦ | ٧   |
| ٢ - عضو  | وعضو      | ١١٩٧ | ٨   |
| ٣ - جر   | جزأ       | ١١٩٧ | ١٢  |
| ٤ - فزو  | رفق       | ١١٩٩ | ٤   |
| ٥ - حلف حرف (أ) الوارد في السطر (٥) صفحته ١٢٠١ |           |      |     |

# الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٩ محرم سنة ١٤٠١ هـ . الموافق ١٦ تشرين ثاني سنة ١٩٨٠ م . العدد ٢٩٧٠

## الفرس

| صفحة | نظام رقم                | نظام  |
|------|-------------------------|---|
| ١٧٧٢ | نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٨٠ | نظام البيئات الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا الاردنية لابتداء ضباط و افراد القوات المسلحة الاردنية |
| ١٧٧٧ | نظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٨٠ | نظام النفقات والتكاليف والاجور لاعمال التدوير والتوزيع  |
| ١٧٧٩ | نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٨٠ | نظام معدل لنظام مستخدمي مؤسسة النقل العام   |
| ١٧٨٠ | نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٠ | نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي   |
| ١٧٨١ | نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٠ | نظام المستشفيات الخاصة  |
| ١٧٩١ | نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٨٠ | نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لجامعة اليرموك  |
| ١٧٩٣ |                         | تعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في الرقاه لسنة ١٩٨٠  |
| ١٧٩٣ |                         | تعليمات معدلة لتعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٠                               |
| ١٧٩٤ |                         | التعرفة الكهربائية  |
| ١٧٩٥ |                         | قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين   |
| ١٨٠٢ |                         | تصحيح خطأ   |

## نحسب الله الملك محمد بن عبد الله

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٨٠

### نظام البعثات الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا الاردنية

لإبناء ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (١٣٤) من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام البعثات الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا الاردنية لإبناء ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

القوات المسلحة القوات المسلحة الاردنية وتشمل ايضا لغايات هذا النظام الامن العام والخبرات العامة والدفاع المدني .  
المبعوث كل من يوفد للدراسة بموجب احكام هذا النظام ويشمل الذكر والانثى .

المادة ٣ - يستفيد من احكام هذا النظام ابناء الضباط والفرد الذي امضى مدة لا تقل عن عشر سنوات خدمة فعليه في القوات المسلحة وابناء المتقاعدين العسكريين ويستثنى من شرط مدة الخدمة ابناء الشهداء والمتوفين اثناء قيامهم بالوظيفة الرسمية او الخالين على التقاعد لعدم لياقتهم الصحية بسبب اصابتهم اثناء قيامهم بالوظيفة الرسمية والعمليات الحربية .

المادة ٤ - تؤلف في القيادة العامة لجنة تسمى ( اللجنة العليا للبعثات ) على النحو التالي :-

|                                  |              |
|----------------------------------|--------------|
| القائد العام                     | رئيسا        |
| رئيس هيئة الاركان                | نائبا للرئيس |
| مدير الخبرات العامة              | عضوا         |
| مدير الامن العام                 | عضوا         |
| مدير الدفاع المدني               | عضوا         |
| مساعد رئيس هيئة الاركان للعمليات | عضوا         |
| مدير التدريب العسكري             | مقررا للجنة  |

المادة ٥ - تختص اللجنة العليا للبعثات في الامور التالية :-

- رسم السياسة العامة للبعثات في القوات المسلحة
- اصدار تعليمات خاصة لتنفيذ احكام هذا النظام

المادة ٦ - تجتمع اللجنة العليا للبعثات بدعوة من رئيس اللجنة او نائبه في حالة غيابه كلما دعت الحاجة وتصدر القرارات بالاجماع او بالاكثرية وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة ويحق لرئيس اللجنة دعوة من يشاء من الخبراء والمختصين لاستشارتهم دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ٧ - تؤلف في القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية لجنة تسمى لجنة البعثات من المذكورين تاليا :-

|  |              |
|--|--------------|
| مساعد رئيس هيئة الاركان للعمليات       | رئيسا        |
| مساعد مدير الامن العام/الشرطة المعاونه | نائبا للرئيس |
| مدير القضاء العسكري                    | عضوا         |
| مدير التدريب العسكري                   | عضوا         |
| مدير شؤون الافراد                      | عضوا         |
| مساعد مدير الدفاع المدني               | عضوا         |
| مدير المربط في الخبرات العامة          | عضوا         |
| ضابط من مديرية التدريب العسكري         | مقررا للجنة  |

المادة ٨ - تختص لجنة البعثات في الامور التالية :-

- تلقي الطلبات وتدقيقها ودراستها واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها ورفع تقرير عن اعمالها الى اللجنة العليا للبعثات .

ب- التنسيق مع الجامعات والمعاهد لملء المقاعد المخصصة للمبعوثين حسب النسبة المقررة .

ج- الاشراف على دراسة المبعوثين والتثبت من متابعة المبعوث لدراسته بصوره مرضيه ولها ان تجمع المعلومات لهذا الغرض بجميع الوسائل التي تراها مناسبة .

د- متابعة شؤون المبعوثين منذ تقديم طلباتهم وقبولهم الى ان يتم تخرجهم وتنفيذ التزاماتهم ؟

المادة ٩ - ١ - يقدم مقرر لجنة البعثات تقارير منتظمة الى اللجنة يوضح فيها سير المبعوثين العلمي ونتائج دراساتهم وتدرس اللجنة هذه التقارير لاصدار اية قرارات او توصيات بشأنها .

ب- يقوم مقرر لجنة البعثات بالاشراف على المراسلات والتحضير وحفظ القيود والسجلات لكل ما يتعلق بموضوع المبعوثين وعليه ان يفتح سجلا يدون فيه جميع المعلومات التي يتطلبها هذا النظام عن كل مبعوث :

المادة ١٠ - يشترط في المبعوث ما يلي :-

- ان يكون اردني الجنسية
- ان يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها .
- ان يكون حسن السلوك والسعي بشهادة الدوائر الامنية المختصة .
- ان يكون متمتعا بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

هكذا من الأهل



المادة ١١ - أ - للمبعوث ان يحدد خمسة خيارات للدراسة في طلبه مرتبة حسب اولوية رغبته .  
ب - يتم انتخاب المبعوثين حسب اعلى المعدلات في شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها وذلك في كل محافظة من محافظات المملكة وفقا لتعليمات التي تضعها اللجنة العليا للبعثات .

المادة ١٢ - أ - يتعهد المبعوث بأن يخدم في القوات المسلحة بعد انتهاء دراسته مدة تعادل مثلي مدة البعثة بالنسبة للمبعوثين المذكور اما الاناث فتكون مدة الخدمة المطلوبة من كل منهن معادلة لمدة البعثة .  
ب - يقدم المبعوث كفيلا لتسديد الالتزامات المالية المترتبة عليه بموجب هذا النظام وذلك بموجب كفالة تنظم لدى كاتب العدل .  
ج - يستثنى أبناء الشهداء من احكام هذه المادة على ان لا يؤثر ذلك على حقوقهم في التعيين .

المادة ١٣ - على المبعوث ان يضع نفسه تحت تصرف القوات المسلحة في الشهر الذي يلي تاريخ انتهاء بعثته وان يقدم طلبا للاستخدام للقيادة العامة للقوات المسلحة فاذا لم يقدم مثل هذا الطلب خلال مدة الشهر فيعتبر محلا بالتزامه .

المادة ١٤ - على القوات المسلحة ان تهيء للمبعوث فرصة العمل المناسب بعد تخرجه وعلى المبعوث ان يقبل بالعمل الذي تعينه له القوات المسلحة بالرتبة او الراتب الذي يتناسب مع كفاءته وحسب القوانين والانظمة المعمول بها في القوات المسلحة ويحوز نقل الترام المبعوث الى اي وزارة او دائرة او مؤسسة حكومية بقرار يتم اتخاذه من قبل اللجنة العليا للبعثات بالتنسيق مع تلك الجهات شريطة ان يكون المبعوث قد أنهى خدمة العلم المقررة .

المادة ١٥ - مع مراعاة احكام المادتين ( ١٣ ) و ( ١٤ ) من هذا النظام اذا لم يصدر قرار بتعيين المبعوث خلال الستة اشهر الاولى من تاريخ تقديم طلب الاستخدام في القوات المسلحة فيصبح المبعوث في حل من تعهده وعلى القوات المسلحة اشعار ديوان الموظفين بعدم حاجتها لخدمات المبعوث خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمه طلب الاستخدام ويحق للمبعوث خلال مدة الانتظار مزاولة اي عمل على ان يباشر عمله الرسمي فورا بعد صدور قرار تعيينه .

المادة ١٦ - يمنح المبعوث رقما عسكريا خاصا لغايات تنظيمية وادارية لشؤون المبعوثين ولاغراض تطبيق احكام هذا النظام عليهم فقط وذلك خلال فترة بعثته على ان لا تعتبر مدة دراسته خدمة فعلية في القوات المسلحة وغير خاضعة للتقاعد .

المادة ١٧ - أ - تسدد الرسوم والاقساط الجامعية المترتبة على المبعوث .  
ب - تدفع للمبعوث مخصصات شهرية خلال مدة الدراسة مع اثمان الكتب والوازم الدراسية الاخرى وتحدد جميعها بموجب تعليمات تصدرها اللجنة العليا للبعثات وفق احكام هذا النظام .

المادة ١٨ - للجنة البعثات ان تقرر انتهاء بعثة المبعوث في اي من الحالات التالية على ان يقتصر ذلك بموافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات : -

أ - اذا ادين بجنابة او جنحة اخلاقية .  
ب - اذا انتمى الى حزب سياسي او قام بنشاط سياسي لا يتفق ومصلحة المملكة وسياساتها العليا على ان يعود تقرير ذلك الى لجنة البعثات بناء على تقارير تقتنع بصحتها .

ج - اذا دلت نتائج السنوية على تقصيره او رسوبه وفي هذه الحالة يجوز اعادة المنحة لهذا المبعوث اذا ثبت ان التقصير او الرسوب كان بسبب تخلفه عن اداء الامتحانات لاسباب صحية بناء على تقرير طبي مصدق من الجامعة او المعهد الذي يدرس فيه على ان يقدم هذا التقرير خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء بعثته اما اذا تقدم الطالب للفحص فلا ينتظر في اي ادعاء له بالمرض او بأي شيء آخر .

د - اذا تخلف المبعوث عن الالتحاق بالبعثة في الوقت المحدد دون عذر تقتنع به لجنة البعثات .

ه - اذا رسب اكثر من مرة واحدة خلال مدة دراسته .

المادة ١٩ - اذا فصل المبعوث لاي سبب من الاسباب المنصوص عليها في المادة ( ١٨ ) من هذا النظام فعلى لجنة البعثات الزامه وكفيله برد جميع النفقات التي تكبدتها الخزينة بما في ذلك الرسوم والاقساط الجامعية والمخصصات وسائر المبالغ التي تقاضاها اثناء مدة بعثته .

المادة ٢٠ - يعفى المبعوث وكفيله من دفع جميع الالتزامات المالية المترتبة عليه بموجب هذا النظام في الاحوال التالية :-

أ - اذا انقطع عن الدراسة لاسباب صحية بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية العسكرية العليا .  
ب - اذا اصيب بعاقة او مرض يمنعه من القيام بالوظيفة بناء على تقرير طبي من اللجنة الطبية العسكرية العليا .

ج - في حالة وفاة المبعوث .

المادة ٢١ - لا يجوز تغيير مكان الدراسة او فرع التخصص الا بناء على موافقة لجنة البعثات الخطية .

المادة ٢٢ - اذا عدلت مدة دراسة المبعوث او نقل من جامعة الى اخرى او من معهد الى آخر يبقى الكفيل ملزما بما تعهد بادائه في كفالته مهما كانت التغيرات الطارئة او تنوعت .

المادة ٢٣ - لا يحق للمبعوث الاستفادة من اية منحة اخرى خلال مدة بعثته كما لا يجوز له الاستفادة من احكام هذا النظام اذا كان مبعوثا من اية جهة حكومية اخرى .

المادة ٢٤ - ينظم العقد مع المبعوث وفق النموذج الذي تضعه لجنة البعثات واذا اغفل تنظيم العقد مع اي مبعوث بموجب هذا النظام او اغفل ادراج اي شرط من الشروط التي نص عليها فتعتبر احكام هذا النظام ملزمة للمبعوث باعتبارها من شروط العقد .

المادة ٢٥ - تطبق احكام نظام البعثات العلمية المعمول به في الوزارات والادارات الحكومية في الاحوال غير المنصوص عليها في هذا النظام ، على ان يتم ذلك التطبيق من قبل الجهات المنصوص عليها في هذا النظام .

هكذا من الأشهل

المادة ٢٦- يلغى هذا النظام اية أنظمة او تعليمات اخرى تتعارض مع احكامه .

١٩٨٠/١٠/٨ م

الحسين بن طلال

|  |  |   |   |
|--|--|---|---|
| وزير الثقافة والشباب<br>ومعن أبو نوار                  | وزير<br>المالية<br>سالم مساعده   | وزير الاموال<br>وزير الخارجية بالوكالة<br>عذنان أبو عوده                              | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>مضر بدران              |
| وزير<br>الداخلية<br>سليمان عرار                        | وزير الأوقاف والشؤون<br>والمقدسات الإسلامية الأرض المحتلة<br>كامل الشريف | وزير شؤون<br>المواصلات<br>حسن إبراهيم الدكتور محمد عضوب الزين احمد عبدالكريم الطراونة | وزير<br>التربية والتعليم<br>الدكتور سعيد القل         |
| وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>حسن المومني | وزير<br>الصناعة والتجارة<br>وليد عصفور                                   | وزير<br>المعمل<br>الدكتور جواد العناني  | وزير<br>الصحة<br>الدكتور زهير بلحس                    |
| وزير<br>التربية والتعليم<br>الدكتور سعيد القل          | رئاسة الوزراء<br>حكمت السلكت   | وزير دولة لشؤون<br>النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة<br>المهندس علي السحيبات        | وزير التكوين<br>وزير الزراعة بالوكالة<br>ابراهيم ايوب |

نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٨٠/١٠/١٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٨٠

نظام النفقات والتكاليف والاجور لاجراءات التقدير والتوزيع

صادر بموجب المادة (٢١) من قانون التقسيم رقم (١١) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام النفقات والتكاليف والاجور لاجراءات التقدير والتوزيع لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

قانون التقسيم : قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٦٨ او اي قانون آخر يحل محله .

رئيس اللجنة : رئيس اللجنة البدائية للتقدير ورئيس لجنة التوزيع النهائي .

الرئيس : رئيس البلدية او امين العاصمة او امين القل .

العضو : عضو لجنة التقدير الابتدائية او لجنة التوزيع النهائية المنصوص عليها في قانون التقسيم .

المادة ٣ - تباشر لجنة التقدير الابتدائية ولجنة التوزيع النهائي اعمالها اثناء الدوام الرسمي وبعد الدوام الرسمي وفق ما يقرره رئيس اللجنة وحسب ما تقتضيه ضرورة العمل وذلك لانجاز التقسيم في اسرع وقت ممكن .

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة (٥) من هذا النظام :-

أ - يصرف مبلغ (٨) دنانير لرئيس اللجنة عن كل يوم تجري فيه اللجنة الكشف على المقاررات لغايات التقدير بموجب قانون التقسيم .

ب - يصرف مبلغ (٤) دنانير لرئيس اللجنة عن كل يوم عمل يشترك فيه مع اللجنة في الجلسات التي تعقد للنظر في الامور والمسائل التي تدخل ضمن صلاحياتها بموجب قانون التقسيم .

ج - يصرف مبلغ (٦) دنانير للعضو عن كل يوم يشترك فيه مع اللجنة في الكشف الذي تجريه على المقاررات لغايات التقدير بموجب قانون التقسيم .

د - يصرف مبلغ (٣) دنانير للعضو عن كل يوم تعقد فيه اللجنة الجلسات ويشترك معها فيها للنظر في الامور والمسائل التي تدخل ضمن صلاحياتها بموجب قانون التقسيم .

هـ - تحدد المكافأة التي تصرف للموظفين الذين يعملون مع لجنة التوزيع النهائي من قبل الرئيس .

هكذا من اذهل



المادة ٥ - تصرف المكافآت المخصصة لرئيس كل من اللجنتين وأعضائها والموظفين المتدربين من قبل الرئيس للعمل مع لجنة التوزيع النهائي بموجب كشف شهري مصدق من قبل رئيس اللجنة المختصة، على أن لا تزيد المكافأة الشهرية التي يستحقها رئيس اللجنة عن مائة دينار والعضو أو الموظف العامل مع لجنة التوزيع النهائي عن ثمانين ديناراً .

المادة ٦ - اللجنة المختصة الاستعانة في أعمالها بالخبراء ، وتحدد مكافآتهم بقرار من اللجنة .

المادة ٧ - تدفع جميع المكافآت المستحقة بموجب هذا النظام من حساب منطقة التقسيم ، وأما النفقات الأخرى المترتبة على أعمال التقدير والتوزيع بما في ذلك اجور العمال والاعلانات والنقل وغيرها فتحدد وفقاً للأنظمة والائتمانات والاصول المعمول بها بشأنها وتدفع من الحساب المذكور .

١٩٨٠/١٠/١٥

## الحسين بن طلال

|  |   |   |   |
|--|---|---|---|
| وزير الثقافة والشباب<br>وزير السياحة والآثار<br>معن أبو نوار             | وزير<br>المالية<br>سالم مساعده                | وزير<br>الاملاط<br>عدنان أبو عوده             | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>مضر بدران        |
| وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الإسلامية الأرض المحتلة<br>كامل الشريف | وزير<br>المواصلات                             | وزير<br>الزراعة                               | وزير<br>المعدل                                  |
| وزير دولة لشؤون رئاسة<br>الوزراء ووزير النقل<br>المهندس علي السحيمات     | وزير<br>التجوين<br>ابراهيم ايوب               | وزير<br>الداخلية<br>سليمان عوار               | وزير<br>الخارجية<br>مروان القاسم                |
| وزيرة<br>التربية الاجتماعية<br>انعام المفتي                              | وزير<br>الصحة<br>الدكتور زهير ملحس            | وزير<br>التربية والتعليم<br>الدكتور سعيد التل | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>حكمت السكاك |
| وزير الشؤون البلدية<br>والتروية والبيئة<br>حسن المومني                   | وزير<br>الاشغال العامة<br>المهندس عوني المصري | وزير<br>الصناعة والتجارة<br>وليد عصفور        | وزير<br>العمل<br>الدكتور جواد العناني           |

## نظام معدّل لنظام مستخدمي مؤسسة النقل العام

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقررة مجلس الوزراء بتاريخ ٩٨٠/١٠/١٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٨٠

## نظام معدّل لنظام مستخدمي مؤسسة النقل العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدّل لنظام مستخدمي مؤسسة النقل العام لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع النظام رقم (١١) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يبنى نص المادة (٥) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥ -

يستحق المستخدم علاوة شهرية مقدارها ( ١٨ ) ديناراً شهرياً .

١٩٨٠/١٠/١٥

## الحسين بن طلال

|  |   |   |   |
|--|---|---|---|
| وزير الثقافة والشباب<br>وزير السياحة والآثار<br>معن أبو نوار             | وزير<br>المالية<br>سالم مساعده                | وزير<br>الاملاط<br>عدنان أبو عوده             | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>مضر بدران        |
| وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الإسلامية الأرض المحتلة<br>كامل الشريف | وزير<br>المواصلات                             | وزير<br>الزراعة                               | وزير<br>المعدل                                  |
| وزير دولة لشؤون رئاسة<br>الوزراء ووزير النقل<br>المهندس علي السحيمات     | وزير<br>التجوين<br>ابراهيم ايوب               | وزير<br>الداخلية<br>سليمان عوار               | وزير<br>الخارجية<br>مروان القاسم                |
| وزيرة<br>التربية الاجتماعية<br>انعام المفتي                              | وزير<br>الصحة<br>الدكتور زهير ملحس            | وزير<br>التربية والتعليم<br>الدكتور سعيد التل | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>حكمت السكاك |
| وزير الشؤون البلدية<br>والتروية والبيئة<br>حسن المومني                   | وزير<br>الاشغال العامة<br>المهندس عوني المصري | وزير<br>الصناعة والتجارة<br>وليد عصفور        | وزير<br>العمل<br>الدكتور جواد العناني           |

هكذا من الأهل

## نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٠

### نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

المادة ١ - يسمى هذا النظام النظام ( نظام معدل النظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٨٠ ) ويقرأ مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٥) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بحذف عبارة ( جيد جدا ) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بكلمة ( جيد ) .  
ب - بحذف عبارة ( جيد جدا ) الواردة في البند (٢) من الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بكلمة ( جيد ) .

١٩٨٠/١٠/٢٦

### الحسين بن طلال

|  |   |  |   |
|--|---|--|---|
| وزير الثقافة والشباب<br>ووزير السياحة والآثار<br>معن ابو نوار            | وزير المالية<br>سالم مساعده   | وزير الاعمال<br>عدنان ابو عوده             | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>مضر بدران        |
| وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية الارض المحتلة<br>كامل الشريف | وزير المواصلات<br>حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين مروان حودين احمد عبدالكريم الطراونة | وزير الزراعة<br>الزراعة                    | وزير العدل                                      |
| وزير دولة لشؤون رئاسة<br>الوزراء ووزير النقل<br>المهندس علي السحيبات     | وزير التكوين<br>ابراهيم ايوب  | وزير الداخلية<br>سليمان عرار               | وزير الخارجية<br>مروان القاسم                   |
| وزيرة<br>التربية الاجتماعية<br>انعام الخني                               | وزير الصحة<br>الدكتور زهير ملخص   | وزير التربية والتعليم<br>الدكتور سعيد التل | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>حكمت السكاك |
| وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>حسن المومني                   | وزير الاعمال العامة<br>المهندس عوني المصري  | وزير الصناعة والتجارة<br>وليد مصفور        | وزير العمل<br>الدكتور جواد العناني              |

## نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٠

### نظام المستشفيات الخاصة

صدر بمقتضى احكام المادتين (١٨) و (٨٥) من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١

#### الفصل الاول

#### الاسم

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام المستشفيات الخاصة لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

#### الفصل الثاني

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى الموضح لها فيما يلي ما لم يدل القينة على غير ذلك .

|                  |  |
|------------------|--|
| السوزرة          | وزارة الصحة  |
| الوزير           | وزير الصحة   |
| المدير           | مدير وحدة الملاحظة ويمارس ملاحية الطبيب وواجباته .   |
| الطبيب           | اي طبيب صحة : موظف في وزارة الصحة  |
| المستشفى         | كل مستشفى او بيت نقاهة او دار لتمرير مرض او دار للتوليد او دار للتأهيل وكل<br>محل يستعمل او معد للاشخاص المصابين بأي مرض او أذى جسدي او عقلي من<br>اجل معالجته او تمرير مرض هؤلاء الاشخاص سواء كان ذلك بأجر او بدونه . |
| التقابة          | تقابة اطباء الاردنيين  |
| المستشفى الخاص   | المستشفى الذي تملكه او تديره اي جهة غير حكومية او رسمية او بلدية .   |
| مدير المستشفى    | الطبيب المرخص المسؤول عن ادارة المستشفى او اختصاصي ادارة المستشفيات<br>المسؤول عن ادارة المستشفى .   |
| الطبيب الاختصاصي | الطبيب المرخص الذي يحمل لقب اختصاصي في احد فروع الطب السريري وفقا<br>للتشريعات النافذة .   |
| الطبيب المناوب   | الطبيب المرخص الذي يعمل في المستشفى ويقوم فيه .  |
| اللجنة           | لجنة المستشفيات المشكلة بموجب احكام هذا النظام .   |

هكذا من اشراف



## الفصل الثالث

## الترخيص

المادة ٣ - تشكل لجنة المستشفيات من:-

|        |  |
|--------|--|
| رئيساً | مدير الخدمات الطبية في وزارة الصحة           |
| عضواً  | المدير الذي يقع المستشفى في منطقته           |
| عضواً  | رئيس قسم المستشفيات على ان يكون مقرراً للجنة |
| اعضاء  | طبيين اختصاصيين يعينهما مجلس النقابة         |

المادة ٤ - تناط باللجنة المهام التالية:-

- أ - تدقيق طلبات ترخيص المستشفيات الخاصة ورفع تنسيباتها الى الوزير.  
ب - الكشف الدوري على المستشفيات الخاصة ومراقبة استمرار تقيدها بشروط الترخيص والتشريعات النافذة.  
ج - التحقيق في الشكاوى التي يحيلها اليها الوزير وتقديم التوصيات بشأنها اليه.

المادة ٥ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها في المكان والزمان اللذين يحددهما ويكون النصاب القانوني بحضور الاكثريه على ان يكون الرئيس من بينهم وتصدر القرارات باجماع او باكثريه اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي ايده الرئيس .

المادة ٦ - أ - لا يجوز انشاء مستشفى خاص الا بعد الحصول على موافقة مبدئية من الوزير بناء على تنسيب اللجنة.  
ب - لا يجوز مباشرة العمل في مستشفى خاص الا بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٧ - ١ - يشترط فيمن يرخص لاقامة مستشفى ان يكون :-

- أ - طبيباً مرخصاً ، او  
ب - شركة عادية او شركة مساهمة خاصة شريطة ان يكون واحداً من الشركاء طبيباً مرخصاً في اي منها .  
ج - شركة مساهمة عامة اردنية ، او  
د - مؤسسة عامة او نقابة او جمعية او هيئة خيرية مسجلة في المملكة .  
٢ - تعود ملكية المستشفى الخاص الى ورثة صاحب المستشفى بعد وفاته على ان تتوفر في المستشفى باقي شروط الترخيص .

المادة ٨ - يجب ان يتضمن طلب الترخيص مايلي:-

- أ - نوع المستشفى ومجال عمله والتخصصات الطبية التي تمارس فيه.  
ب - عدد الاسرة .  
ج - اعداد ونقصات مؤهلات اعضاء الجهاز الفني والاداري المقترح  
د - مخطط موقع بين ارض المستشفى والشوارع المحيطة بها ومداخلها وخارجها والابنية المحيطة بها واستعمالاتها .  
هـ - مخططات البناء التي صدرت بموجبها رخصة الانشاء من الجهة المختصة .

المادة ٩ - أ - يحيل الوزير طلب الترخيص الى احد مهندسي الوزارة او اي مهندس آخر يكلفه بذلك للكشف على الموقع والبناء وعلى المهندس تقديم تقريره الى الوزير خلال اسبوعين مبيناً فيه وصفاً شاملاً للموقع والبناء ومدى توفر الشروط المطلوبة فيها .

ب - يحيل الوزير طلب الترخيص وتقرير المهندس الى اللجنة لدراسته واجراء الكشف وعلى اللجنة خلال شهر من تبليغها تقديم تنسيباتها للوزير بشكل يوضح اسباب التنسيب بالترخيص او الرفض ج - اذا اقتنع الوزير بان كافة الشروط والمواصفات والمعدات المنصوص عليها في هذا النظام متوفرة في المستشفى يصدر ترخيصاً مؤقتاً لمدة عامين .

د - اذا تحقق للوزير بعد انتهاء مدة الترخيص المؤقت ان مدير المستشفى يحافظ على المستوى المطلوب للمستشفى فيصدر ترخيصاً دائماً ؛

## الفصل الرابع

## البناء

المادة ١٠ - يشترط في بناء المستشفى توفر مايلي:-

- أ - ان يكون مستقلاً عن اي بناء آخر وله مدخل واسع لدخول السيارات وآخر لخروجها .  
ب - ان يكون له ملجأ ،  
ج - ان يكون مزوداً بمولدات احتياطية ذاتية التشغيل لمواجهة المتطلبات الضرورية للمبنى توافق عليها اللجنة .  
د - ان يكون مزوداً بمخزانات مياه خاصة به تكفي لاستهلاك المستشفى من الماء لمدة اسبوع على الاقل بمعدل ١٠ متر مكعب لكل سرير يومياً .  
هـ - ان يكون مزوداً بمخزانات وفود تكفي لاستهلاك المستشفى من الوقود لمدة اسبوعين على الاقل .  
و - ان تجهز جميع الاماكن المعدة للاستعمال في المستشفى بما في ذلك المراحيض والحمامات بانارة وتهوية طبيعية او صناعية مناسبة .  
ز - ان يكون مزوداً بالتدفئة المركزية بشكل مناسب وكاف ؛  
ح - ان تتوفر فيه تمديدات صحية كافية لمياه الشرب والمياه الساخنة وتمديدات طرح الفضلات السائلة ط - ان تتوفر فيه وسائل صحية لجمع الفضلات السائلة والجافة والنفايات منها .  
ي - ان تتوفر فيه اعداد كافية من المراحيض والحمامات بحيث لا تقل عن مرحاض وحمام لكل ستة اسره ، اما الغرف الخاصة ذات السرير الواحد او السريرين فيجب ان تتوفر فيها حمام ومرحاض لكل غرفة ولا تدخل مراحيضها وحماماتها في حساب النسبة المذكورة .  
ك - ان تتوفر فيه وسائل مكافحة الحريق وسلام الطوارئ التي تعينها مديرية للدفاع المدني العام .  
ل - ان لا تقل مساحة ومنزهات المستشفى عن ثلاثة اثال المساحة الطابقية لبناء الدور الارضي باستثناء مستشفيات التوليد حيث لا يجوز ان تقل مساحة الحرم في اي حالة عن دونمين للمستشفى العام ودونم للمستشفى التخصصي .  
م - ان يكون سكن الطبيب المناوب داخل حرم المستشفى .

كل من أهمل

المادة ١١ - يجب ان تكون غرف التوليد منفصلة ومكيفة ومنقاه بطريقة صحية تقبلها اللجنة .

المادة ١٢ - أ - لا يجوز ان تقل مساحة الجناح الذي يحتوي غرفتين منفصلتين - احدهما بها سرير واحد للمريض عن (٢٠) متراً مربعاً .

ب - لا يجوز ان تقل مساحة غرفة الدرجة الاولى بممتاز عن (١٥) متراً مربعاً .

ج - لا يجوز ان تقل مساحة غرفة الدرجة الاولى ( سرير واحد ) عن (١٢) متراً مربعاً .

د - لا يجوز ان تقل مساحة غرفة الدرجة الثانية ( غرفة بسريرين ) عن (١٢) متراً مربعاً .

هـ - لا يجوز ان تقل المساحة المخصصة للمريض الواحد في غرفة الدرجة الثالثة التي تحتوي على ثلاثة اسره فـا فوق عن (٦) امتار مربعة .

المادة ١٣ - يجب ان يكون الحد الأدنى لارتفاع التربة الصافي في المستشفى على الوجه التالي :-

أ - الغرف ٢٧٠ متراً

ب - المطابخ ٢٣٥ متراً

ج - الحمامات والمراحيض ٢١٠ متراً

المادة ١٤ - يجب ان تكون كل غرفة مريض في المستشفى مظلة من احد جوانبها على شرفة او ساحة او منور .

المادة ١٥ - يجب ان يجهز المستشفى بدرجتين منفصلتين يؤدي احدهما مباشرة الى الشارع العام والثاني الى فسحة كبيرة وان يكون الحد الأدنى لعرض الدرج لكل منهما كما يلي :-

| عدد اسرة المستشفى | الدرج الاول (متر) | الدرج الثاني (متر) |
|-------------------|-------------------|--------------------|
| دون (٥٠) سريراً   | ١٢٥               | ٩٠                 |
| فوق (٥٠) سريراً   | ١٤٠               | ١٠٠                |

المادة ١٦ - يجب ان يجهز المستشفى بمصاعد اذا كان ارتفاع البناء يتجاوز الطابقين على ان يتناسب عدد المصاعد مع حجم البناء وعدد الاسرة وفقاً لتنسبات اللجنة .

المادة ١٧ - لا يجوز ان تقل مساحة المراحيض والحمام الواحد عن مترين مربعين .

المادة ١٨ - يجب ان لا يقل عرض الممرات الرئيسية في المستشفى عن مترين .

المادة ١٩ - يجب ان تتوفر في المستشفى مرافق للمركبات داخل حدود البناء او في وقعة حسب الشروط والمعايير الهندسية السليمة التي تضمن حرية حركة المركبات والوقوف بمعدل مركبة واحدة لكل ثلاثة اسره .

المادة ٢٠ - على مدير المستشفى المحافظة على نظافة المستشفى من الخارج بما في ذلك دهانه وقصافته وطلائه بشكل تقبله اللجنة .

المادة ٢١ - يجب غرس ما لا يقل عن ١٠٪ من مساحة ارض المستشفى بالاشجار كحديقة .

المادة ٢٢ - يجب ان يقتصر استعمال الاقبية في المستشفى ان وجدت على الخدمات العامة اللازمة للمستشفى كوقوف السيارات والملاجئ وغرف التخزين وبئر الماء وغرف التدفئة المركزية والتبريد ومحطات التحويل الكهربائية .

المادة ٢٣ - يجب اىصال الفضلات السائلة والمياه المستعملة الى المجاري العامة ان وجدت واذا لم تكن هناك مجاري عامة فيجب اىصال المياه الى مجمع ترسيبي وتحليلي .

#### الفصل الخامس

#### المواصفات الفنية

المادة ٢٤ - المستشفى الخاص المعد للمعالجة نوعان :

#### أ - المستشفى العام :

وهو الذي يحتوي على جميع الامكانيات والتسهيلات لمعالجة المرضى

في مختلف فروع الطب الاساسية وهي الجراحة العامة وجراحة العظام والجراحة النسائية والولادة والامراض الداخلية وامراض الاطفال كحد أدنى ،

ب - مستشفى تخصصي في احد فروع الاختصاص الواحد على ان توافق على ذلك اللجنة .

المادة ٢٥ - يجب ان تتوفر في المستشفى العام الشروط التالية :-

أ - ان لا تقل سعته عن ( ٣٠ ) سريراً .

ب - ان تتوفر فيه الاجهزة والمعدات الواردة بالملحق رقم ( ١ ) .

ج - ان تتوفر فيه الاقسام التالية ضمن حرمه .

١ - قسم الاسعاف والطوارئ يسهل الوصول اليه بسيارة الاسعاف .

٢ - عيادة خارجية تضمن ممارسة جميع التخصصات الطبية الموجودة في المستشفى .

٣ - قسم الاشعة مع الوسائل الكافية للوقاية من الاشعاعات .

٤ - قسم المختبر وثلاجة بنك الدم .

٥ - قسم العمليات ويضم غرفة عمليات وغرفة تحضير وغرفة انعاش وغرفة غيار للعاملين وغرفة تعقيم كحد أدنى .

٦ - قسم التوليد ( في المستشفى العام ) وبه غرفة توليد وغرفة مخاض كحد أدنى وغرفة للمواليد الصيدلانية .

٨ - مطبخ ومطعم صحيان لتقديم وجبات الطعام للمرضى والجهازين الفني والإداري .

٩ - منزل ممرضات ، ويسمح بأن يكون خارج حرم المستشفى .

١٠ - مستودعات اللوازم .

١١ - سيارة اسعاف خاصة بالمستشفى او لعدة مستشفيات تسجل لدى اللجنة .

المادة ٢٦ - يجب ان تتوفر في المستشفى التخصصي ودور التوليد والامراض النسائية الشروط التالية :-

١ - ان لا يقل عدد اسرته عن ( ١٥ ) سريراً .

٢ - ان تتوفر فيه الاجهزة والمعدات الواردة بالملحق رقم ( ١ ) او ما تقرره اللجنة لكل مستشفى تخصصي .

كل من الأهل



- ٣ - ان تتوفر في مستشفى التوليد التخصصي الاقسام التالية ضمن حرمه :-  
 أ - قسم العمليات وبه غرفة عمليات مجهزة كالمستشفى العام بالإضافة لتجهيزات كافية لانعاش الطفل  
 ب - قسم التوليد وبه غرفة توليد وغرفتي مخاض كحد أدنى .  
 ج - قسم الخداج مجهزة بخاضتين كحد أدنى .  
 د - غرفة للأطفال الرضع تشع لعدد يتناسب مع عدد الاسرة .
- المادة ٢٧ - اذا تجاوز عدد اسرة مستشفى التوليد والامراض النسائية ( ٣٠ ) سرير فيجب ان تتوفر فيه جميع المواصفات الفنية للمستشفى العام .
- المادة ٢٨ - للوزير بتنسيق من اللجنة اصدار التعليمات بالاجهزة والمعدات والكوادر اللازم توفرها في المستشفيات وتعديلها وتعديل الملحق رقم ( ١ ) لهذا النظام .
- المادة ٢٩ - أ - لا يجوز زيادة عدد اسرة المستشفى الخاص الا بقرار من الوزير وبناء على تنسيق اللجنة .  
 ب - للمستشفى في حالات الاسعافات والحوادث بصورة مؤقتة استعمال اسرة اضافية ويوقف استعمالها بانتهاء الحالة الطارئة .

المادة ٣٠ - أ - تشكل هيئة الادارة في كل مستشفى خاص من :-

- ١ - مالك المستشفى او من يمثله .  
 ٢ - مدير المستشفى  
 ٣ - طبيب اختصاصيين من الاطباء الذين يحولون المرضى الى هذا المستشفى .  
 ٤ - يمثل هيئة التمريض في المستشفى ويناط بهيئة الادارة حسن سير العمل الفني والطبي وضمان حصول المريض على احسن خدمة طبية وفندقية .  
 ب - تجتمع هيئة الادارة مرة كل شهر على الاقل وتحتفظ بمحاضر يجلساتها لاطلاع اللجنة .

المادة ٣١ - على مدير المستشفى :-

- أ - تنفيذ قرارات هيئة الادارة .  
 ب - التحقق من ان جميع العاملين في المستشفى خالون من الامراض السارية وذلك باجراء فحص طبي دوري لهم .  
 ج - توفير المأكولات الصحية الجيدة للمرضى وخزن المواد الغذائية في اماكن مناسبة بعيدة عن الفساد والتلوث .  
 د - الحفاظ على نظافة المستشفى وملحقاته وحرمه .  
 د - فتح سجل طبي خاص بالمرضى يلدون فيه اسم المريض وعمره وجنسه وعنوانه وجنسيته وتاريخ ادخاله واخراجه وسيرته المرضية وتشخيص المرض وجميع الاجور المستوفاه منه .  
 و - فتح سجل خاص بالعقابر الخطرة وفقا لمتطلبات القانون .  
 ز - توفير الاحصائيات الصحية والحوية التي تطلبها للدوائر الرسمية وارسالها اليها حسب طلبها .

المادة ٣٢ - يجب ان يتألف الجهاز الفني للمستشفى من :-

- ١ - المسؤول الفني ويمكن ان يكون هو مدير المستشفى  
 ٢ - طبيب اختصاصي مسؤول عن كل اختصاص يمارس في المستشفى .

- ٣ - اختصاصي طبيب اشعة بصورة دائمة او دوام جزئي  
 ٤ - طبيب مناوب متفرغ حسب عدد الاسرة وتقرره اللجنة .  
 ٥ - رئيسة ممرضات ويشترط ان تكون ممرضة قانونية  
 ٦ - هيئة تمريض لا يقل عدد اعضائها عن ممرض قانوني او ممرضة قانونية لكل ١٠ أسرة باستثناء كوادر غرف العمليات وممرض متدرب او ممرضة متدربة او مساعد ممرض او مساعدة ممرضة لكل ثلاثة اسرة .  
 ٧ - الاجهزة الفنية المساعدة كالتخدير والاشعة والصيدلة والخبرات .  
 ٨ - يحدد الوزير بتنسيق من اللجنة عدد مؤهلات الجهاز الفني اللازم لكل مستشفى حسب طاقته وتخصصه او خدماته .  
 ٩ - تحسب القابلات القانونيات في هيئة التمريض كمرضات قانونيات  
 ١٠ - يجب ان لا يقل عدد القابلات القانونيات في اي مستشفى يمارس التوليد عن اثنتين والا يقل عدد الممرضات القانونيات عن واحدة .  
 ١١ - اذا كان المستشفى دار للعقابة فيكتفي بجزء من جهاز التمريض يحدده الوزير بتنسيق من اللجنة

المادة ٣٣ - أ - يجب على المستشفى ان يوفر الخدمات التالية :-

- سجل المرضى  
 شؤون الموظفين  
 المحاسبة  
 الصيانة  
 اللوازم  
 التدبير المنزلي  
 الاعاشة

ب - يحدد الوزير بتوصية من اللجنة الحد الأدنى من العاملين في كل من الخدمات المذكورة في الفقرة السابقة ، كما يحدد الخدمات الإضافية اللازمة للمستشفى حسب طاقته الاستيعابية .

- المادة ٣٤ - أ - يجب ان لا يقل عدد الاطباء الاردنيين العاملين في المستشفى عن ثلاثة ارباع اطبائه .  
 ب - يجب ان لا يقل عدد الاردنيين العاملين في المستشفى الخاص عن نصف العاملين فيه .

#### الفصل السادس

#### احكام عامة

المادة ٣٥ - للوزير بتنسيق من اللجنة ان يضع التعليمات اللازمة لتنظيم الاعمال الادارية والفنية في المستشفى الخاص بما في ذلك :-

- أ - معدات العمليات والتعقيم والتطهير والتخدير والاسعاف واية اعمال اخرى .  
 ب - اللباس الرسمي لهيئة التمريض والاجهزة الاخرى  
 ج - التدريب الداخلي في المستشفى ويشمل ذلك اطباء الامتياز

كل من أهمل

- د - مقررات الطعام وانواعه للمرضى والعاملين فيه وطرق توزيعه  
هـ - طريقة قبول المرضى وادخالهم واخراجهم وضبط القيود والسجلات والنماذج الواجب استعمالها  
و - تنظيم الاعمال في المستشفى بتأمين المعالجة والتمريض طيلة ساعات اليوم  
ز - وضع نظام داخلي للمستشفى

المادة ٣٦ - للوزير بتنسيق من اللجنة وضع الشروط والمزايفات اللازمة توفرها في اي مستشفى غير علاجي كبيوت النقاهة ودور التمريض والتأهيل

المادة ٣٧ - أ - للجنة بناء على طلب الوزير او بدون طلبه ان تجري دراسة لوضع اي مستشفى خاص يبين فيها الخدمات التي يؤديها واحتياجاتها وترفع للوزير نتيجة الدراسة .

ب - تقوم الوزارة ضمن الامكانيات المتاحة لها بتقديم المساعدات في الامور التالية :-

- ١ - تدريب الفنيين والعاملين في مجالات الخدمات الصحية في مستشفياتها ومعاهدها .
- ٢ - تكليف الاختصاصيين والفنيين العاملين في وزارة الصحة حسب الانظمة المرعية للعمل لمدة محدودة بقرار من الوزير .
- ٣ - تقديم اي مساعدات مالية او عينية .
- ٤ - اقتراح التشريعات لا عطاء المستشفيات الخاصة الامتيازات والاعفاءات لتحسين الخدمات التي تقدمها .

المادة ٣٨ - يحظر على مدير المستشفى السماح لاي موظف في الخدمات الصحية ( طبيب ، صيدلي ، ممرضة ، قابلة ، فني الخ . ) من القطاع العام القيام باي عمل او اجراء في المستشفى دون موافقة مسبقة من الوزير .

المادة ٣٩ - أ - على المستشفيات القائمة قبل تنفيذ احكام هذا النظام توفيق اوضاعها مع احكامه خلال مدة اقصاها سنة واحدة من تاريخ صدوره باستثناء ما يتعلق بالارض والبناء .

ب - اذا انتقل اي مستشفى قائم من مكانه الى مكان آخر فتطبق على المكان الجديد جميع احكام هذا النظام .

ج - اذا طلب اي مستشفى قائم زيادة عدد اسرته او تغيير او تنوع تخصصاته فلا يوافق على ذلك الا بعد توفيق اوضاعه مع جميع احكام هذا النظام .

#### الفصل السابع

##### التفتيش والعقوبات

المادة ٤٠ - للوزير او من ينوبه والمدير واللجنة حق تفتيش المستشفى الخاص في اي وقت للتأكد من انه يزاوئ اعماله على الوجه المطلوب ويشمل التفتيش الاطلاع على جميع المعاملات والسجلات والمطالبات .

المادة ٤١ - للوزير تكليف اللجنة باجراء التفتيش والدراسة الكاملة لاي مستشفى خاص وعليها تقديم تقريرها اليه خلال شهر من تبليغها .

المادة ٤٢ - اذا قدمت شكوى بحق اي مستشفى خاص ، يحيل الوزير الشكوى الى اللجنة التي عليها تقديم تقرير عن تحقيقاتها وتنسيباتها خلال اسبوعين من تبليغها ، وللوزير اتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة اسباب الشكوى بحق اللجنة انتداب عضو او اكثر من اعضائها لاجراء التحقيق .

المادة ٤٣ - اذا تبين للوزير نتيجة التفتيش ان المستشفى او اي قسم منه لا يقوم بخدماته على الوجه المطلوب او اصبح غير صالح لممارسة المهام الموكولة اليه فعليه اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٠) من قانون الصحة العامة .

المادة ٤٤ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة (٧٩) من قانون الصحة العامة .

#### الفصل الثامن

##### الاعفاءات

المادة ٤٥ - يلغى هذا النظام :-

أ - نظام ترخيص وادارة المستشفيات الخاصة رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٣ .

ب - اي نظام او تعليمات سابقة الى المدى الذي يتعارض مع احكام هذا النظام .

#### الحسين بن طلال

١٩٨٠/١٠/١٥

|  |                                |                                   |  |
|--|--------------------------------|-----------------------------------|--|
| وزير الثقافة والشباب<br>وزير السياحة والآثار<br>معن ابو نوار | وزير<br>المالية<br>سلام مساعده | وزير<br>الاعلام<br>عدنان ابو عوده | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>مضر بدران |
|--|--------------------------------|-----------------------------------|--|

|  |                                  |  |                       |
|--|----------------------------------|--|-----------------------|
| وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>كامل الشريف | وزير<br>المواصلات<br>حسن ابراهيم | وزير<br>الزراعة<br>محمد عضوب الزين مروان دودين احمد عبدالكريم الطراونة | وزير<br>العمل<br>وزير |
|--|----------------------------------|--|-----------------------|

|  |                                 |                                 |                                  |
|--|---------------------------------|---------------------------------|----------------------------------|
| وزير دولة لشؤون<br>الوزراء ووزير النقل<br>المهندس علي السحيبات | وزير<br>التجهيز<br>ابراهيم ايوب | وزير<br>الداخلية<br>سليمان عرار | وزير<br>الخارجية<br>مروان القاسم |
|--|---------------------------------|---------------------------------|----------------------------------|

|  |                                    |  |   |
|--|------------------------------------|--|---|
| وزيرة<br>التربية والاجتماعية<br>انعام المظني | وزير<br>الصحة<br>الدكتور زهير ملحس | وزير<br>التربية والتعليم<br>الدكتور سعيد النسل | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>حكمت الساكت |
|--|------------------------------------|--|---|

|  |   |  |                                      |
|--|---|--|--------------------------------------|
| وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>حسن المومني | وزير<br>الاشغال العامة<br>المهندس عوني المصري | وزير<br>الصناعة والتجارة<br>وليد عصفور | وزير<br>العمل<br>الدكتور جواد الفناي |
|--|---|--|--------------------------------------|



## الملحق رقم (١)

الأجهزة والمعدات اللازمة توفرها في المستشفى العام  
( الحـد الأدنى )

## أولاً : قسم الاسعاف والطوارئ

- ١ ( جهاز شفط
- ٢ ( نقالة
- ٣ ( ترولي لنقل المرضى
- ٤ ( اسطوانة اكسجين وجهاز اعطائه
- ٥ ( جهاز تخدير ولوازمه
- ٦ ( جهاز اعطاء المحاليل الوريدية
- ٧ ( منظار الحنجرة
- ٨ ( أدوية ومحاليل الطوارئ

## ثانياً : قسم الأشعة

- ١ ( جهاز أشعة للصور العادية والملونة وتوابعه .
- ٢ ( جهاز أشعة متنقل

## ثالثاً : المختبر

جميع الأجهزة واللوازم التي يمكن بواسطتها اجراء جميع الفحوصات الضرورية التي تقررها اللجنة بالاضافة الى تلاجع بنك الدم .

## رابعاً : قسم العمليات

يجب ان تحتوي كل غرفة عمليات على :-

- ١ ( لمبة عمليات في السقف
- ٢ ( لمبة عمليات جانبية
- ٣ ( طاولة عمليات متعددة الأغراض سهلة الحركة للتصوير .
- ٤ ( جهاز تخدير واحد .
- ٥ ( جهاز شفط واحد .
- ٦ ( أجهزة اعطاء الغازات اللازمة للتخدير والانعاش ويفضل ان تكون مركزة .
- ٧ ( جهاز كي وقطع .
- ٨ ( جهاز تخطيط ومراقبة القلب ( Monitor )
- ٩ ( Defibrillator

## نحى الحسين لله ملك مستر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٠  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ( ٨٦ ) لسنة ١٩٨٠

## نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لجامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لجامعة اليرموك لسنة ١٩٨٠ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ٨٩ ) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ( ٥ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة ٥

أ - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة اذا كلف اي شخص او انتدب للقيام بعمل في غير مركزه الرئيسي داخل المملكة فتدفع له العلاوات السفوية التالية عن كل ليلة يقضيها خارج ذلك المركز على ان لا تزيد المدة التي يستحق عنها العلاوات على ثلاثة اشهر :

| الفئة   | دينار |
|---------|-------|
| الخاصة  | ٢٠    |
| الاولى  | ١٥    |
| الثانية | ١٢    |
| الثالثة | ١٠    |
| الرابعة | ٦     |
| الخامسة | ٤     |
| السادسة | ٤     |

ب - اذا كان التكليف او الانتداب الى العاصمة او العقبة فيضاف الى العلاوة المبينة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة ما يعادل ( ١٠٠ ٪ ) منها :

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

#### المادة ٧

أ - اذا كلف اي شخص بمهمة رسمية خارج المملكة فتدفع له علاوات السفر التالية عن كل ليلة يقضيها في الخارج لغايات تلك المهمة وتشمل تلك العلاوات جميع النفقات التي يتكبدها المكلف بما في ذلك اجور النقل الداخلي :

| الفئة   | دينار |
|---------|-------|
| الخاصة  | ٧٠    |
| الاولى  | ٦٠    |
| الثانية | ٥٠    |
| الثالثة | ٤٠    |
| الرابعة | ٣٠    |
| الخامسة | ٢٠    |
| السادسة | ٢٠    |

ب - بالإضافة للعلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تدفع لرئيس الوفد المسمى من القنصلين الخاصه والاولى علاوة اضافية تعادل ( ٥٠ ٪ ) من تلك العلاوة .

١٩٨٠/١٠/٢٦

#### الحسين بن طلال

|   |   |  |  |
|---|---|--|--|
| وزير الثقافة والشباب<br>وزير السياحة والآثار<br>معن أبو نوار        | وزير المالية<br>مسلم مساعده   | وزير الاعلام<br>عدنان أبو عوده             | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>مضر بدران         |
| وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>كامل الشريف          | وزير شؤون<br>الارض المحتلة<br>حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين مروان دودين احمد عبدالكريم الطراونة | وزير المواصلات<br>الزراعة                  | وزير العدل                                       |
| وزير دولة لشؤون رئاسة<br>الوزراء وزير النقل<br>المهندس علي السحيبات | وزير التكوين<br>ابراهيم ايوب  | وزير الداخلية<br>سليمان عرار               | وزير الخارجية<br>مروان القاسم                    |
| وزيرة<br>التربية الاجتماعية<br>انعام المفتي                         | وزير الصحة<br>الدكتور زهير ملحس   | وزير التربية والتعليم<br>الدكتور سعيد التل | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>حكمت السلاكت |
| وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>حسن المومني              | وزير الاشغال العامة<br>المهندس عوني المصري  | وزير الصناعة والتجارة<br>وليد مصفور        | وزير العمل<br>المهندس جواد العناني               |

قرر مجلس الوزراء الموافقة على ( تعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في الزرقاء لسنة ١٩٨٠ ) بشكلها التالي :-

#### تعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة

في الزرقاء لسنة ١٩٨٠

صادر بالاستناد الى المادة (٧) من قانون

مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في الزرقاء لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تستوفي بدلات ايجار الاراضي ومنشآت المنطقة الحرة في الزرقاء سنوياً عن كل وحدة من الارض وفق القوائم التالية :-

أ - خساية فلس عن كل متر مربع من وحدة الارض الممهدة ( بدون ترقيت ) .

ب - دينار واحد عن كل متر مربع من وحدة الارض الممهدة والمزفنة .

ج - ديناران عن كل متر مربع من الارض المزفنة اذا كان منشأ عليها مكاتب لمعارض السيارات .

المادة ٣ - يستوفي بدل الايجار عن كل سنة مقدماً من تاريخ تسليم الموقع للمستأجر بموجب عقد يوقعه المدير العام والمستأجر ، تحدد فيه شروط الايجار على ان لا يعمل بأى شرط يتعارض مع قانون مؤسسة المناطق الحرة والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٤ - اذا اراد المستأجر ان يقيم منشآت على الموقع فعليه تقديم المواصفات الفنية لمجلس الادارة للمصادقة عليها وفق الشروط والضمانات التي يحددها .

المادة ٥ - للوزير ان يقرر المبالغ التي تستوفي تأميناً على حساب بدلات الايجار على ان لا تقل عن بدل ايجار سنة واحدة وله ان يقرر استيفاء مبلغ اضافي لا يزيد عن اجرة سنة واحدة لضمان عدم الاضرار بالارض المزفنة وللوزير ان يقتطع من هذا التأمين اي مبلغ يراه كافياً لاصلاح الاقسام المتضرره من الارض المؤجرة ولا يرد التأمين الا بعد تسديد جميع استحقاقات المنطقة الحرة .

قرر مجلس الوزراء الموافقة على ( تعليمات معدلة لتعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٠ ) بشكلها التالي :

#### تعليمات معدلة لتعليمات بدلات الخدمات

في المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٠

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات معدلة لتعليمات بدلات الخدمات في المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٠ ) وتقرأ مع التعليمات الصادرة سنة ١٩٧٧ المنشور في العدد ( ٢٧١٨ ) من الجريدة الرسمية المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية الى التعليمات الاصلية تحت رقم ( ١٠ ) ويعاد ترقيم المادة ( ١٠ ) منها بحيث تصبح المادة ( ١١ ) .

المادة ١٠

لمجلس الادارة استيفاء الاجور او البدلات بمعدل يقل عما هو منصوص عليه في المواد السابقة من هذه التعليمات اذا كانت مصلحة المؤسسة تقتضي هذا الاجراء وذلك باتفاق تعقده المؤسسة لهذه الغاية .

هكذا من الأهل



## التعرفة الكهربائية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٩ الموافقة على اضافة البند التالي الى الفقرة الثانية من التعرفة الكهربائية تعرفه التوزيع بالفرق ، وبحيث يحل محل البند ( د - ٤ ) تعرفه مستوية وتغيير رقم البند ( د - ٤ ) بحيث تصبح ( د - ٥ ) على ان يسرى مفعول هذا التعديل من تاريخ ١٩٨٠/١١/١ .

في حالة انخفاض معامل القدرة عند المشترك الصناعي الكبير عن ( ٨٥ ) - يترتب عليه اتخاذ جميع الخطوات الضرورية وعلى حسابيه الخاص لمنع هذا الانخفاض هذا وفي حالة انخفاض معامل القدرة عن ( ٧٥ ) يتحمل المشترك بالاضافة الى ائمان الطاقة الكهربائية وتكاليف الحمل الاقصى الغرامات التالية وبحيث يتم احتساب هذه الغرامة على قيمة فاتورة الطاقة قبل اضافة فلسي الريف والضريبة في مناطق توزيع سلطة الكهرباء الاردنية ومنطقتي امتياز شركة الكهرباء الاردنية وشركة كهرباء محافظة اربد على النحو التالي :-

| معامل القدرة عند المشترك | الغرامة   |
|--------------------------|---|
| ٨٥ او اكثر               | لا شيء  |
| اقل من ٨٥ وحتى ٧٥        | ٧٧٪ من قيمة الفاتورة لكل ١ ر من معامل القدرة دون ٨٥ |
| اقل من ٧٥ وحتى ٦٥        | ٩٥٪ من قيمة الفاتورة لكل ١ ر من معامل القدرة دون ٨٥ |
| اقل من ٦٥ وحتى ٥٥        | ١٢٪ من قيمة الفاتورة لكل ١ ر من معامل القدرة دون ٨٥ |
| مسا دون ٥٥               | ١٥٪ من قيمة الفاتورة لكل ١ ر من معامل القدرة دون ٨٥ |

هذا ويحق للسلطة والشركات صاحبة الامتياز ان تمنع المستهلك من الطاقة الكهربائية اذا تبين لها ان انخفاض معامل القدرة لديه يضر بالنظام الكهربائي وانه لم يتخذ الاجراءات اللازمة لرفع معامل القدرة .

## قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨٠/٨/٢٧ رقم ت/٩٧٦٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة ( ج ) من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كان التقاعد الذي يعاد تعيينه في وظيفة تابعة للتقاعد يستفيد من حكم هذه الفقرة بحيث يكون من حقه ان يتقاضى مهلغا لا يتجاوز ثلاثين دينارا من مجموع راتبه التقاعدي وعلاواته بالاضافة الى الراتب الذي يتقاضاه من أية وظيفة مدنية انتقل اليها او عين فيها أم أنه يتوجب ايقاف راتبه التقاعدي طبقا لنص الفقرة ( أ ) من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني والفقرة ( أ ) من المادة ٢٦ من قانون التقاعد العسكري رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ بحيث لا يجوز ان يتقاضى أي مبلغ من مرتبه التقاعدي وعلاواته .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٢٩٨٠/٧/٢٢ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان الفقرة ( أ ) من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني تنص على ما يلي : ( اذا اعيد وزير متقاعد أو موظف الى الخدمة التابعة للتقاعد يوقف راتبه التقاعدي من تاريخ اعادته . . . الخ ) .

٢ - ان الفقرة ( أ ) من المادة ٢٦ من قانون التقاعد العسكري تنص على ما يلي : ( اذا اعيد ضابط أو فرد متقاعد الى الخدمة يوقف راتبه التقاعدي من تاريخ اعادته . . . الخ ) .

٣ - ان الفقرة ( ب ) من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني المضافة بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على ما يلي : ( على الرغم مما ورد في أي قانون أو نظام آخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه أي شخص مدنيا كان أم عسكريا عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب أية وظيفة في هذه الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة اوقاف او اية هيئة رسمية اخرى تابعة لها . . . الخ ) .

٤ - ان الفقرة ( ج ) من نفس المادة ٢٢ حسبما عدلت بالقانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٠ تنص على ما يلي : ( بالرغم مما ورد في الفقرة ( ب ) من هذه المادة :

١ - يجوز للمتقاعد المدني الجمع بين الراتبين اذا كان مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يتقاضاها لا يزيد على ثلاثين دينارا :

٢ - للمتقاعد العسكري ان يتقاضى مهلغا لا يتجاوز ثلاثين دينارا من مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يستحقها وذلك بالاضافة الى الراتب الذي يتقاضاه من أية وظيفة مدنية انتقل اليها او عين فيها .

وعلى ضوء هذه النصوص نجد ان ما يستفاد من نص الفقرة ( ج ) من المادة ( ٢٢ ) المشار اليها ان المتقاعد العسكري الذي يعين في وظيفة مدنية او ينتقل اليها يكون له الحق في ان يتقاضى مهلغا لا يتجاوز ثلاثين دينارا من مجموع ( راتبه التقاعدي ومختلف علاواته ) بالاضافة الى الراتب الذي يتقاضاه من أية وظيفة مدنية ولو كانت تابعة للتقاعد .

هكذا من الأشهر

أما بالنسبة للمقاعد المدني فان نص الفقرة (ج) صريح في عدم جواز الجمع بين راتبه التقاعدي وراتب الوظيفة التي يشغلها ما لم يكن مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يتقاضاها لا يزيد على ثلاثين ديناراً .  
ولهذا فاذا زاد مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات على ثلاثين ديناراً فيجب إيقاف راتبه التقاعدي .  
هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ٢٧ ذو القعدة سنة ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠/١٠/٦ .

| عضو                 | عضو                | عضو           | عضو                  | رئيس الديوان الخاص  |
|---------------------|--------------------|---------------|----------------------|---------------------|
| مندوب وزارة المالية | رئيس ديوان التشريع | عضو محكمة     | الرئيس الثاني لمحكمة | بتفسير القوانين     |
| المستشار الحقوقي    | في رئاسة الوزراء   | التمييز       | التمييز              | الرئيس الأول لمحكمة |
| صبيح الحسن          | عيسى طهاش          | فسواز الروسان | نجيب الرشدان         | موسى السالك         |

#### قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٨٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في مكتب رئيسه ببناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٨٠/٧/٥ رقم ن/ع ٧٧٤٩/١٥٩ لأجل تفسير المادة ١٢ من نظام العلاوات الموحدة للموظفين رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ حسبما عدلت بالنظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٢٢ من نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص الموحدة للموظفين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وبيان ما اذا كانت العلاوة الإضافية المبالغ مقدارها ٢٠٪ من الراتب الاساسي المبحوث عنها في هذه المادة الاخيرة هي علاوة اختصاص فتكون عندئذ العلاوة الشخصية التي يستحقها موظفو الصنف الاول والموظفون بمقرود المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (١٢) المشار اليها أحد عشر ديناراً شهرياً علاوة بالفقرة (د) من نفس المادة ، أم ان تلك العلاوة الإضافية لا تعتبر علاوة اختصاص فتكون العلاوة الشخصية التي يستحقها هؤلاء الموظفون ثمانية عشر ديناراً شهرياً حسب نص الفقرة (ب) ساقفة الذكر .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير العدل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٩ وتدقيق النصوص القانونية يبين :

١ - ان المادة ١٢ من نظام العلاوات الموحدة للموظفين حسبما عدلت بالنظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ تنص على مايلي :

٢ - يستحق موظف الدرجة العليا او الخاصة او الموظف بمقد الذي يتجاوز اجمالي الراتب والعلاوات فيه (٢٥٠) ديناراً علاوة شخصية مقدارها (١١) ديناراً شهرياً .

ب- يستحق موظف الصنف الاول والموظف بمقد الذي لا يتجاوز اجمالي الراتب والعلاوات فيه (٢٥٠) ديناراً علاوة شخصية مقدارها ثمانية عشر ديناراً .

ج- يستحق موظف الصنف الثاني والموظف غير المصنف علاوة شخصية مقدارها عشرون ديناراً شهرياً .  
د - اذا كان اي من الموظفين المذكورين في الفقرتين (ب، ج) من هذه المادة يتقاضى علاوة اختصاص فتكون العلاوة الشخصية احدى عشر ديناراً . شهرياً .

٢ - ان المادة ٢٢ من نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص الموحدة للموظفين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على مايلي : (اذا كان اي موظف من الفئات المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا النظام لا يتقاضى علاوة اختصاص فيمنح علاوة اضافية مقدارها ٢٠٪ من الراتب الاساسي الى ان يستفيد من علاوة الاختصاص) .

٣ - ان علاوة الاختصاص المقصودة في النظام رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ هي العلاوة التي تمنح للموظفين المذكورين في المادة الرابعة من هذا النظام وهي علاوة الفئة الاولى حتى علاوة الفئة السادسة المحددة بمقدارها في المادة الخامسة منه . وعلى ضوء هذه النصوص نجد ان ما يستفاد من نص المادة ٢٢ المطلوب تفسيرها ان العلاوة الإضافية البالغة ٢٠٪ من الراتب الاساسي انما تمنح للموظفين الذين لا يستفيدون من علاوة الاختصاص كما هو واضح من عبارة ( فيمنح علاوة اضافية مقدارها ٢٠٪ من الراتب الاساسي الى ان يستفيد من علاوة الاختصاص ) الواردة في المادة المذكورة ولهذا فان تلك العلاوة الإضافية لا تعتبر علاوة اختصاص بالمعنى المنصوص عليه في النظام رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وبالتالي فان موظف الصنف الاول والموظف بمقد الذي يعطى العلاوة الإضافية المذكورة يستحق العلاوة الشخصية المنصوص عليها في الفقرة ( ب ) من المادة ( ١٢ ) البالغة ثمانية عشر ديناراً شهرياً وليس العلاوة الشخصية المنصوص عليها في الفقرة ( د ) منها البالغة احدى عشر ديناراً شهرياً مادام انه لا يتقاضى علاوة اختصاص .

هذا ما نقرره في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ٢٧ ذو القعدة سنة ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠/١٠/٦ .

| عضو               | عضو              | عضو               | عضو          | رئيس الديوان الخاص |
|-------------------|------------------|-------------------|--------------|--------------------|
| مندوب وزارة العدل | رئيس ديوان       | عضو محكمة التمييز | مفسر         | بتفسير القوانين    |
| مفتش وزارة العدل  | في رئاسة الوزراء | التمييز           | مفسر         | الرئيس الاول       |
| عودة الله الشناق  | عيسى طهاش        | صلاح ارشيدات      | نجيب الرشدان | موسى السالك        |



## قرار رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٨٠/٨/٢٨ رقم نص/٩٨٩٤/٤٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ وبيان ما اذا كان الموظف غير المصنف يعد بلوغه الستين من عمره يعتبر مشتركا في صندوق الادخار ام لا . وهل ان الحكومة او المؤسسة تعتبر ملزمة بدفع ٧٪ من راتبه الاساسي وايداعها في صندوق الادخار عن الفترة الواقعة بين تاريخ بلوغه الستين من العمر وتاريخ انتهاء خدمته ؟ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٣ وتلخيص النصوص القانونية يتبين :

١ - ان الفقرة (أ) من المادة الثالثة من النظام المطلوب تفسيره حسبما عدلت بالنظام رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ تنص على ما يلي : ( تسري احكام هذا النظام على الموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود غير الخاضعين للتقاعد بموجبها أو الموظفين برواتب مقطوعة المدرجة وظائفهم في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية) .  
٢ - ان المادة الثانية من نفس النظام عرفت المشترك بأنه كل موظف تابع لاحكام هذا النظام .  
٣ - ان الفقرة (أ) من المادة الخامسة منه تنص على انه اعتبارا من تاريخ انشاء الصندوق يقتطع خمسة في المائة من الراتب الاساسي لكل مشترك وتُدفع الحكومة او المؤسسة ٧٪ من راتبه الاساسي وتودع جميعها في الصندوق . . . الخ .

٤ - ان الفقرة (ب) من المادة ١٨٠ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ حسبما عدلت بالنظام رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ تنص على ما يلي ( تنتهي خدمة الموظف غير المصنف أو الموظف المؤقت الذي لا تنطبق عليه احكام قانون التقاعد المدني اذا بلغ الستين من عمره بقرار من الوزير واذا لم يصدر القرار بانتهاء الخدمة عند بلوغه الستين سنة فتعتبر خدمته منتهية اعتبارا من تاريخ انقضاء شهرين على بلوغه سن الستين ) .

ويستفاد من هذه النصوص وعلى الاخص نص الفقرة (أ) من المادة الخامسة ان الموظف غير المصنف الذي تسري عليه احكام النظام المطلوب تفسيره يعتبر مشتركا في الصندوق ما دام باقيا في الوظيفة .

وحيث ان الموظف غير المصنف الذي لا يصدر قرار من الوزير بانتهاء خدمته عند بلوغه الستين من عمره لا تعتبر خدمته منتهية بمجرد بلوغه هذه السن بل تعتبر خدمته منتهية بحكم النظام اعتبارا من تاريخ انقضاء شهرين على بلوغه سن الستين طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ( ١٨٠ ) المشار اليها آنفا .

فان ما ينبغي على ذلك ان الحكومة او المؤسسة لا تكون ملزمة بدفع ٧٪ من راتبه الاساسي بعد انقضاء شهرين على بلوغه الستين من عمره لأن خدمته في هذه الحالة تكون منتهية حكما بمقتضى النظام حتى ولو استمر بعد ذلك في عمله . وكذلك لا تكون ملزمة بدفع هذه النسبة اذا انتهت خدمته خلال الشهرين بقرار من الوزير .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر في ٢٧ ذو القعدة سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠/١٠/٦ .

| مفسر                | مفسر               | مفسر               | مفسر                | رئيس الديوان الخاص |
|---------------------|--------------------|--------------------|---------------------|--------------------|
| مندوب وزارة المالية | رئيس ديوان التوزيع | مفسر محكمة التمييز | الرئيس الثاني لحكمة | بعض القضاة         |
| المستشار القانوني   | في رئاسة الوزراء   | الوزير             | الرئيس الاول لحكمة  | الوزير             |
| صبيح الحسن          | عيسى طماتش         | نواز الترساني      | نبيب الرفداد        | موسى الصلحت        |

## قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٨٠/٩/٢٠ رقم ج/١٠٨٨٣/١٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير البند الرابع من الفقرة (ب) لقاعدة ١٣ والمادة (٢٥) من قانون الجامعة الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما اذا كان رئيس الجامعة الاردنية يملك الصلاحية لدعوة مجلس أمناء الجامعة للاجتماع أم ان صلاحيته بالدعوة للاجتماع تنحصر فقط في دعوة كل من مجلس الجامعة ومجلس العمداء .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس الوزراء الموجه لوزير العدل بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٠ وتديق النصوص القانونية يتبين : -

اولا - ان المادة ١٣ من قانون الجامعة الاردنية المشار اليه قد حددت مسؤوليات رئيس الجامعة الاردنية والصلاحيات المنوط به توليها ومن ضمنها رئاسة مجلس الجامعة ومجلس العمداء والدعوة الى اجتماعاتها وتنظيم شؤونها .

ثانيا - ان المشرع بعد ان عدد مجالس الجامعة وهي :

- أ - مجلس الامناء
- ب - مجلس الجامعة
- ج - مجلس العمداء
- د - مجلس الكلية
- هـ - مجلس القسم

أورد نصا خاصا وهو نص المادة (٢٥) من قانون الجامعة أناط بموجبه صلاحية دعوة أي من هذه

المجالس للاجتماع بالجهات التالية :

- ١ - رئيس المجلس المطلوب دعوته أو
- ٢ - بناء على طلب خطي مقدم من ستة اعضاء من اعضاء ذلك المجلس أو
- ٣ - رئيس الجامعة الاردنية .

ويستفاد من ذلك ان واضع القانون وان كان في البند الرابع من الفقرة (ب) من المادة ٨٣ قد أناط برئيس الجامعة الصلاحية لدعوة مجلس الجامعة ومجلس العمداء للاجتماع . الا انه عاد بعد هذا التخصيص فأورد نصا عاما أعطى بموجبه رئيس الجامعة ايضا الصلاحية لدعوة أي مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذا القانون ومن ضمنها مجلس الامناء .

